OIC/ACM-2019/CG-ML/REP/FINAL

تقرير

اجتماع فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

24 سبتمبر 2019

تقرير

اجتماع فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي

نيويورك، مقرر الأمم المتحدة

24 سبتمبر 2019

اجتمع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي على المستوى الوزاري يوم 2019/9/24 في نيويورك على هامش الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء الخارجية. أدلى الأمين العام للمنظمة بكلمة سلط فيها الضوء على مشاركة المنظمة في مالي. واستعرض الاجتماع آخر التطورات في مالي وتنفيذ عملية السلام. واستمع الاجتماع لإحاطة من وزير خارجية مالي كما استمع إلى أعضاء آخرين في فريق الاتصال.

خلال المداولات، التي ركزت على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الناتج عن عملية الجزائر، وكذلك الوضع الأمني في المناطق الوسطى من البلاد وعملية بناء السلام في مالي، وافق الاجتماع على ما يلي

1. أكد الاجتماع مجدداً التزامه القوي بمبادئ سيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها،

2. جدد الاجتماع إدانته الشديدة للتطرف العنيف والإرهاب بكافة أشكالهما ومظاهرهما والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر، وهي الآفات التي لا تزال تقوض فرص السلام والأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، وأعرب عن قلقه العميق إزاء ما تسببت فيه من خسائر فادحة في الأرواح في المنطقة.

3. أكّد الاجتماع مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي الكامل، باعتبارها إحدى الجهات الضامنة، لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق من مسار الجزائر، وأكد عزم المنظمة على مواصلة العمل بنشاط مع حكومة مالي في مرحلة التنفيذ الحاسمة من خلال المشاركة الفاعلة في أعمال لجنة الرصد والتنفيذ، وحثَّ الأطراف المالية الموقعة على الاتفاق على تسريع عملية تنفيذه.

4. أقر الاجتماع بالتقدم المحرز خلال الأشهر التسعة الماضية بسبب الجمع بين مستوى معين من الإرادة السياسية والضغط الدولي. وبناء على ذلك حث الاجتماع الأطراف في مالي على مواصلة الالتزام والإسراع بتنفيذ الاتفاق، من خلال اتخاذ تدابير هامة وذات مغزى ولا رجعة فيها، على أساس عاجل، وفقاً لخريطة الطريق المنقحة للإجراءات ذات الأولوية المعتمدة في 12 /7/ 2019، والتي سيتم تنفيذها قبل نهاية العام 2019.

5. ومع ذلك، لاحظ الاجتماع تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الوسطى للبلد وأكد ضرورة حماية المدنيين، والحد من العنف بين مكونات المجتمع، وإعادة سلطة الدولة، وحضور الدولة والخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي وشمالها. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالجهود التي بذلتها الحكومة لتوسيع نطاق العملية قدر الإمكان، لتشمل الزعماء السياسيين بمختلف أطيافهم والجماعات المسلحة والحركات المشاركة في عملية السلام –المؤيدة للحكومة والمعارضة –وكذلك الخبراء والأعضاء المجتمع المدني.

6. شجع الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المالية على الانضمام إلى المبادرات الدولية الجارية، مثل تحالف الساحل، الذي أطلقته فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى استثمار تسعة مليارات يورو بحلول عام 2022 عبر منطقة واسعة، تأثرت بشدة من التطرف المتزايد، والجريمة العابرة للحدود وعدم الاستقرار الاقتصادي.

7. في السياق نفسه، دعا الاجتماع جميع الشركاء الدوليين إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في مالي من خلال المعونة الإنسانية ودعم التنمية المستدامة، بما في ذلك برامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

8. أكد الاجتماع أن الأمن والاستقرار في مالي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بأمن منطقة الساحل وغرب إفريقيا، بالإضافة إلى ليبيا وشمال إفريقيا. وفي هذا الصدد، أكد أن السلام والأمن الدائمين في منطقة الساحل لن يتحققا دون مزيج من الجهود السياسية والأمنية والإنمائية التي ستفيد جميع مناطق مالي، وكذلك التنفيذ الكامل والفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، والتي تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة في مالي الداعمة لعملية السلام.

9. أثنى الاجتماع على جهود البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي في دعم المشروعات الاجتماعية والاقتصادية في مالي ودعاهما إلى تكثيف أنشطتهما وفقًا للبيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع عشر التي انعقدت في 31 مايو 2019 في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

10. طلب الاجتماع من الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المالية تقديم كل المساعدة اللازمة للتنمية طويلة الأمد لمالي في إطار المنظمة واستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمنطقة الساحل.

11. رحب الاجتماع بالمشاريع الإنمائية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في إطار تعاونها الثنائي مع مالي، ودعاها بقوة إلى تعزيز مشاركتها في هذه المرحلة الحاسمة من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، كلف مؤتمر القمة الإسلامي الرابع عشر الأمين العام بالشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يتفق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما إنشاء الصندوق الاستئماني على النحو الذي قررته القمة الإسلامية الثانية عشرة.

12. دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية الإسلامية إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية بسخاء من أجل تخفيف معاناة النازحين واللاجئين الماليين، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الدول المضيفة وحكومة مالي في هذا المجال.

13. أعرب الاجتماع عن تأييده لاعتماد قرار مجلس الأمن 2480 (2019) بالإجماع المؤرخ 6/28/ 2019 بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) التي لم تكلف بمهمة دعم تنفيذ اتفاق عام 2015 بشأن السلام والمصالحة في مالي فحسب، ولكن كذلك بدعم تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة في المركز، وحماية المدنيين ، واستخدام المساعي الحميدة والمصالحة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

14. في هذا الصدد، شجع الاجتماع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك الشركاء الثنائيين والإقليميين ومتعددي الأطراف، على توفير الدعم اللازم للمساهمة في تنفيذ الاتفاق من جانب الأطراف المالية، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالتنمية المستدامة.

****